بلال ضاهر

كتاب جديد حول جهاز الأمن الإسرائيلي

«لا يجوز أن تُهزم إسرائيل ولو حتى في حرب واحدة»!

(*) الكتاب: جهاز الأمن الإسرائيلي – تاريخ، مبنى، سياسة

(*) المؤلف: دوف بن مائير

(*) إصدار: يديعوت سفاريم

(*) عدد الصفحات: ٥٥١ صفحة

يشير عضو الكنيست السابق عن حزب العمل، دوف بن مائير، في كتابه «جهاز الأمن – تاريخ، مبنى، سياسة»، الصادر حديثا، إلى وجود عدد من القضايا الأمنية الأساسية التي تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار لدى وضع سياستها الأمنية. والقضية الأولى هي أن «دولة إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تواجه خطر الإبادة الوجودية، حتى يومنا هذا، إذ أنه باستثناء دولتين، هما مصر والأردن، وباستثناء قسم من قيادة الشعب الفلسطيني، لم ننجح في الحصول على الشرعية من جانب العالم الإسلامي والاعتراف بحقنا في الوجود في الشرق الأوسط كدولة يهودية مستقلة».

وكما تشير هذه الكلمات، فإن هذا الكتاب يخلو من أية معلومات جديدة. لكن أهميته تكمن في حجم المواد التي شملها ووضعها بشكل منظم في كتاب واحد. وكتب وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، في مقدمة الكتاب، أنه «لم يكتب حتى الآن، وفقا لمعرفتي، كتاب يتضمن بصورة شاملة ومتنوعة بنية جهاز الأمن الإسرائيلي». إلا أن الادعاءات التي يسعى إلى ترسيخها في أذهان القراء هي ذات الادعاءات التي تحاول السياسة الرسمية الإسرائيلية ترسيخها في أذهان مواطنيها. ورغم أن الكتاب يشمل مواد كثيرة قيمة وحقيقية، إلا أنه «دعائي» في الوقت ذاته، يهدف إلى إثبات رواية إسرائيل فيما يتعلق بـ«الإرهابي» و«المعتدي»، الذي دائما هو العربي، و«الضحية» و«المعتدى عليها»، وهي إسرائيل دائما.

ورأى بن مائير أن إيران تشكل أكبر خطر على وجود إسرائيل، بسبب تطويرها برنامجا نوويا وسلاحا نوويا إلى جانب صواريخ

يطلق الإسرائيليون على ترسانتهم النووية تسمية «سلاح يوم الحساب»، في إشارة إلى أن إسرائيل لن تستخدم السلاح النووي إلا في حال تعرضها لخطر الفناء. وكانت إسرائيل قد أنشأت مفاعلها النووي بالقرب من مدينة ديمونا في جنوب البلاد في العام ١٩٦٠. وقد أقامت فرنسا هذا المفاعل، وهو لا يخضع حتى يومنا هذا لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية. وسبق ذلك إنشاء مفاعل نووي، في العام ١٩٥٨، لغرض الأبحاث في منطقة «بلماحيم» وهو يخضع لرقابة أميركية. ورغم التعتيم الذي تفرضه إسرائيل على قدرتها النووية، إلا أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على السرية في هذا السياق.

طويلة المدى. واعتبر أنه يحظر على إسرائيل أن تُهزم ولو حتى في حرب واحدة، «لأن هذا سيشكل النهاية الفعلية لسكانها اليهود». وأضاف أن توازن القوى بين إسرائيل والعالم العربي غير متناسب، وأن العالم العربي يتفوق على إسرائيل في مجالات عديدة، بينها المساحة وعدد السكان وموارد النفط والغاز.

وتبيّن الجداول التي أوردها بن مائير في الكتاب التوازن العسكري بين العالم العربي، الذي قسمه إلى دوائر أولى وثانية وثالثة بحسب قربها من إسرائيل وبعدها عنها، والقدرة العسكرية الإسرائيلية. ويظهر من هذه الجداول أن عدد الجنود النظاميين في الجيوش العربية يبلغ أكثر من ٢ر٦ مليون فيما عدد الجنود النظاميين في الجيش الإسرائيلي هو ١٧٦٥٠٠، وعدد جنود الاحتياط في الجيوش العربية هو ١ر٦٣٤ مليون بينما في إسرائيل ٤٤٥ ألفا. كذلك تتفوق الجيوش العربية على إسرائيل بشكل كبير للغاية فيما يتعلق بالعتاد العسكري، مثل الطائرات والمروحيات المقاتلة والدبابات والمدافع والسفن الحربية والغواصات. رغم ذلك، بدا بن مائير مطمئنا، لأنه «لا يمكن وضع كل هذه القوة الهائلة مرة واحدة في حرب ضد إسرائيل». وعزا ذلك إلى الإشكالية اللوجيستية في نقل قوى بشرية وعتاد إلى مسافات طويلة، والحاجة إلى التنسيق بين الجيوش التي لم تجر أبدا تدريبا مشتركا، وبسبب غياب قيادة عسكرية مشتركة، وأخيرا بسبب النزاعات داخل العالم العربي التي تمنع وجود تعاون حقيقي. وعمليا فإن بن مائير يقول إن العرب مجتمعين يملكون تفوقا عسكريا واضحا على إسرائيل، لكنه تفوق مشروخ بسبب عدم التوافق.

غير أن توازن القوى الذي يستعرضه بن مائير ليس كاملا لأنه غابت عنه بعض عناصر القوة لدى الجانبين. فهناك الكثير من الأسلحة التي بحوزة إسرائيل وامتنع الكاتب من ذكرها بسبب «القيود الأمنية»، وأهم هذه الأسلحة الترسانة النووية الإسرائيلية. كذلك فإن الأغلبية الساحقة من المعلومات المتوفرة حول القدرة النووية الإسرائيلية مصدرها تقارير أجنبية تمتنع إسرائيل متعمدة عن التعقيب عليها في إطار سياسة التعتيم التي تفرضها على قدرتها النووية. والجدير بالذكر أن التقارير الأجنبية تفيد بأن في حوزة إسرائيل ٢٠٠ قنبلة نووية شديدة القوة وصواريخ قادرة على حمل رؤوس متفجرة نووية. كما أن لدى إسرائيل القدرة على توجيه «الضربة الثانية» في حال تعرضها لهجوم نووي، بواسطة ثلاث غواصات نووية من طراز «دولفين» زودتها بها ألمانيا.

«سلاح يوم الحساب»

يطلق الإسرائيليون على ترسانتهم النووية تسمية «سلاح يوم الحساب»، في إشارة إلى أن إسرائيل لن تستخدم السلاح النووي إلا في حال تعرضها لخطر الفناء. وكانت إسرائيل قد أنشأت مفاعلها النووي بالقرب من مدينة ديمونا في جنوب البلاد في العام ١٩٦٠. وقد أقامت فرنسا هذا المفاعل، وهو لا يخضع حتى يومنا هذا لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة النووية. وسبق ذلك إنشاء مفاعل نووي، في العام ١٩٥٨، لغرض الأبحاث في منطقة «بلماحيم» وهو يخضع لرقابة أميركية. ورغم التعتيم الذي تفرضه إسرائيل على قدرتها النووية، إلا أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على السرية في هذا السياق.

فقد تسربت تفاصيل عن النقاش الداخلي في إسرائيل حول القدرة النووية إلى صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمر الذي حتم على رئيس الحكومة الإسرائيلية في الستينيات، دافيد بن غوريون، التطرق

إضافة إلى الأسلحة غير التقليدية، تملك إسرائيل مجموعة من الصواريخ الطويلة المدى، وهي «يَريحو ١» ومداه ٥٠٠ كيلومتر، «يريحو ٢» ومداه ١٥٠٠ كيلومتر، «يريحو ٣» ومداه ٤٥٠٠ كيلومتر وقادر على حمل رأس متفجر بزنة طن. كذلك تحمل كل واحدة من غواصات الـ «دولفين» أربعة صواريخ بالغة الدقة ويصل مداها إلى ١٥٠٠ كيلومتر، إضافة إلى أنه بإمكان هذه الغواصات التهرب من جميع أنواع الرادارات.

إلى الموضوع، وأعلن أن «إسرائيل لن تكون الأولى التي ستدخل سلاحا نوويا إلى المنطقة» وأنها تحتفظ لنفسها بهذه القدرة. وكان هذا التصريح بداية سياسة التعتيم على القدرة النووية الإسرائيلية. كذلك فإنه في العام ١٩٧٤ أعلن الرئيس الإسرائيلي، إفرايم كتسير، أن لدى إسرائيل قدرة كامنة نووية. وكان الإثبات الساطع الأول على امتلاك إسرائيل لسلاح نووي عندما التقطت أقمار اصطناعية أميركية، في العام ١٩٧٩، وميضا تم نسبه إلى انفجار نووي في المحيط الهندي. وكان معروفا وقتئذ أن إسرائيل تتعاون مع حكومة جنوب أفريقيا في المجال العسكري وتم نشر تقارير في وسائل الإعلام العالمية عن أن إسرائيل نفذت تجربة نووية في المحيط.

وبعد سبع سنوات، في العام ١٩٨٦، نشرت صحيفة «صاندي تايمز» البريطانية تقريرا مرفقا بالصور من داخل مفاعل ديمونا، زودها بها التقني النووي مردخاي فعنونو، الذي كان يعمل في المفاعل. وفي العام ١٩٩١ نشر الصحافي الأميركي سيمور هيرش كتابه «خيار شمشون» وأكد فيه أن إسرائيل طورت قذائف نووية يتم إطلاقها من مدافع موجودة بحوزتها. وفي شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٦ صرح وزير الدفاع الأميركي، روبرت غيتس، أمام الكونغرس أن إسرائيل تنتمي إلى الدول التي تملك سلاحا نوويا. وبعد ذلك بوقت قصير ربط رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، في ما اعتبر زلة لسان، إسرائيل مع الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا كدول تملك سلاحا نوويا. كذلك فإن وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية أشارت في أكثر من مناسبة إلى أن إسرائيل اقتنت غواصات «دولفين» الألمانية الصنع وطائرات مقاتلة من طراز «F16» قادرة على حمل رؤوس نووية.

وفي ٢٩ آذار من العام ٢٠٠٧ استعرضت منظمة جودة البيئة «غرينبيس»، خلال مؤتمر صحافي عقدته في تل أبيب، معطيات جمعتها من مصادر أجنبية حول القدرة النووية الإسرائيلية وخريطة أشارت إلى المنشآت والمخازن الموجودة في أنحاء إسرائيل والمتعلقة بالقدرات النووية، وبينها مخازن قرب قرية عيلبون، في الجليل، يتم تخزين «سلاح نووي تكتيكي» فيها. كذلك فإن مقر الغواصات النووية الثلاث موجود في ميناء حيفا. وهناك منشأة في بلدة «يودفات» في جنوب إسرائيل يتم تركيب سلاح نووي فيها. وهناك منشأة أخرى في بلدة «تيروش» قرب القدس يتم تخزين سلاح نووي فيها، إضافة إلى منشأة في بلدة «كفار زخاريا» في جبال القدس التي توجد فيها قاعدة للصواريخ النووية ومنشأة لتخزين القنابل الثقيلة. إضافة إلى ذلك هناك مفاعل «ناحال شوريك» في النقب، وهو مركز للأبحاث النووية ويضم مختبرا للأبحاث وتخطيط أسلحة نووية.

وأشار بن مائير إلى أنه وفقا لتقديرات أجهزة الاستخبارات الأميركية يوجد بحوزة إسرائيل ما بين ٧٥ إلى ١٣٠ سلاحا نوويا فيما تقول مصادر أخرى إن العدد يصل إلى ٤٠٠. كذلك فإن هناك ادعاءات ترددت ومفادها أن إسرائيل سلّحت ١٢ صاروخا برؤوس نووية خلال حرب العام ١٩٧٣، بعد أن بدأت مخازن أسلحتها تفرغ ومن أجل ممارسة الضغط على الولايات المتحدة بإمدادها بالأسلحة. وتشير التقارير الأجنبية إلى أن كمية الأسلحة غير التقليدية الموجودة بحوزة إسرائيل ليست لغرض الدفاع فقط، وإنما من أجل ردع دول عظمى مثل روسيا من التدخل في حرب إلى جانب العرب.

إضافة إلى الأسلحة غير التقليدية، تملك إسرائيل مجموعة من الصواريخ الطويلة المدى، وهي «يَريحو ١» ومداه ٥٠٠ كيلومتر،

«يريحو ٢» ومداه ١٥٠٠ كيلومتر، «يريحو ٣» ومداه ٤٥٠٠ كيلومتر وقادر على حمل رأس متفجر بزنة طن. كذلك تحمل كل واحدة من غواصات الـ «دولفين» أربعة صواريخ بالغة الدقة ويصل مداها إلى ١٥٠٠ كيلومتر، إضافة إلى أنه بإمكان هذه الغواصات التهرب من جميع أنواع الرادارات.

وبحسب بن مائير فإن إسرائيل ستستخدم سلاحها النووي في واحدة من الحالات الثلاث التالية: تدمير سلاح الجو الإسرائيلي؛ عبور قوات عسكرية نظامية للخط الأخضر؛ استخدام سلاح غير تقليدي، وهذا يشمل سلاحا كيماويا أو بيولوجيا، ضد إسرائيل. وفي حال تعرض إسرائيل لخطر وجودي فإنها لن تستخدم السلاح النووي فقط، وإنما السلاح الكيماوي والبيولوجي الذي بحوزتها أيضا.

بنية جهاز الأمن

يشمل جهاز الأمن الإسرائيلي وزارة الدفاع والجيش وأجهزة الاستخبارات. وينصاع رئيس هيئة أركان الجيش لقرارات الحكومة، لكنه خاضع بصورة مباشرة لوزير الدفاع. بينما يخضع رئيسا جهاز الأمن العام (الشاباك) والموساد لرئيس الحكومة مباشرة. ويزود رئيسا الشاباك والموساد رئيس الحكومة بالتقارير أولا، وفقط بعد ذلك يزودون وزير الدفاع ورئيس هيئة أركان الجيش بها. كذلك فإن رئيس الحكومة هو الذي يصادق على العمليات السرية، مثل الاغتيالات والعمليات السرية «خلف خطوط العدو».

ويستعرض بن مائير هرمية الجيش الإسرائيلي. ويقف على رأس الهرم العسكري رئيس هيئة الأركان العامة، ويخضع له نائب رئيس هيئة الأركان وقادة الأذرع العسكرية. ويتولى نائب رئيس هيئة الأركان المسؤولية عن قيادات الجبهات، الشمالية والوسطى والجنوبية، والجبهة الداخلية، إضافة إلى شعبة التخطيط وشعبة الاستخبارات العسكرية وشعبة التكنولوجيا واللوجيستيكا وشعبة الموارد البشرية وشعبة التنصت. من الجهة الأخرى يخضع لرئيس هيئة الأركان قادة الأذرع، وهي سلاح البرية وسلاح الجو وسلاح البحرية. ويتولى رئيس شعبة الموارد البشرية المسؤولية عن المستشار الاقتصادي لرئيس هيئة الأركان وضابط الاحتياط الرئيسي والكليات العسكرية والمحاكم العسكرية والنيابة العسكرية والحاخامية العسكرية ومنسق أعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينية. ويشارك جميع رؤساء وقادة هذه الأذرع والأقسام في عضوية هيئة الأركان العامة.

وهناك أعضاء مدنيون في هيئة الأركان، هم مدير عام وزارة الدفاع ورئيس مديرية الأبحاث وتطوير الأسلحة والبنية التحتية التكنولوجية ومراقب جهاز الأمن.

أسس السياسة الأمنية الإسرائيلية

يلخص بن مائير الأسس والطرق التي اعتادت إسرائيل على أخذها بالحسبان في حال وجود توتر مع دولة أخرى من شأنه أن يؤدي إلى نشوب حرب أو شن عملية عسكرية. وهي كما يلي:

أولا: أجهزة استخبارات متطورة – أول هذه الأسس تتعلق بعمل أجهزة الاستخبارات، التي يتعين عليها أن تزود القيادة الإسرائيلية بإنذار مسبق يتيح تجنيد قوات الاحتياط وانتقال أسلحة الجو والبحرية والمدرعات إلى حالة الجهوزية الكاملة، إضافة إلى تهيئة الجبهة الداخلية لإمكانية تعرضها لهجمات صاروخية من جميع الأنواع. وأشار المؤلف في هذا السياق إلى أنه لا يتم الاكتفاء بجمع المعلومات الاستخباراتية الموثوقة وحسب، وإنما يجب تطوير أجهزة تحليل وتأكد من صحة المعلومات، من خلال عمل منفرد لكل واحد من أجهزة الاستخبارات «من أجل منع تكرار الإخفاق الذي حدث عشية حرب يوم الغفران [في العام ١٩٧٣]. فعندها كانت كل المعلومات حول الهجوم المصري – السوري الوشيك موضوعة على طاولة أجهزة الاستخبارات، لكن رؤساءها امتنعوا من استخلاص العبر الصحيحة من هذه المعلومات».

ثانيا: جيش رادع وحاسم – يرى بن مائير أنه يجب أن تكون سمعة الجيش الإسرائيلي كجيش رادع، «بمعنى أنه لا يمكن الحاق الهزيمة به، ولذلك فإنه ليس مجديا لأي من دول العدو أن تحاول مهاجمته». وأوضح الكاتب أن مجال الردع يشمل مركبات عديدة، مثل التهديد المبطن بالقدرة النووية الإسرائيلية؛ إظهار وجود آليات حربية حديثة وأن قدراتها تتفوق على تلك التي بحوزة الدول العربية؛ إقامة أحلاف عسكرية، مثل الحلف مع تركيا. وأضاف بن مائير أنه يتعين على الجيش الإسرائيلي أن يملك قدرة على الحسم «مثلما حدث في حرب الأيام الستة وحرب يوم الغفران».

لكن بن مائير أشار إلى أن شكل الحروب التي تخوضها إسرائيل تغير وأصبحت ضد جماعات مسلحة وليس ضد جيوش نظامية. ويؤكد في هذا السياق أن الجيش الإسرائيلي فقد قدرة الردع لدى غزوه لبنان في العام ١٩٨٢، لأن الحرب «اعتمدت على وحدات صغيرة [من المقاتلين ضد الجيش الإسرائيلي]، وعلى قصف البلدات

في شمال إسرائيل وتوجيه ضربات لقوات الجيش الإسرائيلي ومنشآته بطريقة أضرب واهرب، ولم يكن لدى الجيش الإسرائيلي رد على ذلك». وتابع أنه لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي رد على الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي اندلعت في نهاية العام ١٩٨٧، وواجه آلاف المواطنين الفلسطينيين القوات الإسرائيلية النظامية بالحجارة والزجاجات الحارقة والسكاكين. واعتبر بن مائير أن الفصائل الفلسطينية حاولت في الانتفاضة الثانية نسخ أسلوب القتال اللبناني إلى الأراضي الفلسطينية. ورأى أن على الجيش الإسرائيلي أن يلائم نفسه لأسلوب القتال الجديد الذي لم يعد يجري ضد جيوش نظامية.

وأقر بن مائير بأن «حرب لبنان الثانية [في صيف العام ٢٠٠٦] ألحقت ضررا بقدرة الردع للجيش الإسرائيلي، لأن الحرب انتهت من دون حسم... وقد حاولت [إسرائيل في] حرب لبنان الثانية تقليد محاولة الناتو في يوغوسلافيا، حيث أدى القصف المكثف لأسلحة الجو [التابعة للناتو] على عاصمة صربيا، بلغراد، في العام ١٩٩٩ إلى استسلام الرئيس [الصربي] سلوبودان ميلوسوفيتش وإنهاء الحرب في أرجاء يوغوسلافيا السابقة. [لكن] اتضح أن قصف ضاحية حزب الله في بيروت أثار غضب العالم ضد إسرائيل، بينما ثبت أن قصف مناطق إطلاق الصواريخ القصيرة المدى [في جنوب لبنان] ليس ناجعا في إثر التمترس الذكي لمطلقي هذه الصواريخ ومن دون أن يعرف الجيش الإسرائيلي أبدا بوجودهم».

ثالثا: الضربة الاستباقية – وفقا لبن مائير فإنه «بسبب مساحة إسرائيل، الصغيرة، لا يمكنها السماح لنفسها بأن تتعرض لهجوم من قبل جيوش العدو الذين استعدوا لذلك. ولهذا السبب اعتمدت إسرائيل على نظرية 'الهجوم الاستباقي'، والتي بموجبها، وبعد أن تيقنت الاستخبارات الإسرائيلية من أن قوات العدو تستعد للهجوم، يوجه الجيش الإسرائيلي الضربة الأولى ضد العدو وفي أراضيه ويحاول إضعاف قوته قبل أن يحاول الوصول إلى الأراضي الإسرائيلية». ويدعي بن مائير أنه هكذا فعلت إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وفي حرب الأيام الستة في العام ١٩٦٧، وعندما هاجمت المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١ وفي غزو لبنان في العام ١٩٨٢.

رابعا: نقل الحرب إلى أراضي ءالعدو» – تنحصر المهمة الأولى للقوات النظامية في الجيش الإسرائيلي في أعقاب هجوم خارجي مفاجئ، وفي حال لم تتوقعه تقارير الاستخبارات مثلما حدث في حرب العام ١٩٧٣، بوقف القوات التي تهاجم إسرائيل حتى يتم تجنيد قوات الاحتياط ووصولها إلى الجبهة، وتعرف هذه المرحلة بـ «مرحلة الكبح». وبعد ذلك يتعين على الجيش الإسرائيلي الانتقال إلى معارك الحسم العسكري أو الهجوم المضاد ونقل الحرب إلى أرض «العدو» وكذلك «احتلال أراض من أجل جبي الثمن من المعتدي على اعتدائه».

خامسا: الحرب السريعة – ترى إسرائيل أنها ملزمة بأن تكون لديها القدرة على الحسم السريع لأي حرب تخوضها، خصوصا على ضوء تجند نحو نصف مليون مواطن لقوات الاحتياط وهو الأمر الذي من شأنه شل الاقتصاد الإسرائيلي. ويشير بن مائير إلى أن أي حرب يجب ألا تطول أكثر من عشرين يوما.

سادسا: منظومات الدفاعات الجوية – وأهمها منظومة صواريخ «حيتس» المضادة للصواريخ الطويلة المدى. وتطور إسرائيل هذه المنظومة بتمويل أميركي. ويشير بن مائير في هذا السياق إلى أن منظومة صواريخ «باتريوت» الأميركية المضادة للصواريخ الطويلة المدى لم تكن ناجعة خلال حرب الخليج الأولى، في العام ١٩٩١، لأنها لم تتمكن من اعتراض أي من صواريخ «السكود» العراقية التي ضربت إسرائيل.

سابعا: تدمير الصواريخ قبل إطلاقها – القدرة على تدمير الصواريخ الموجهة إلى إسرائيل فيما لا تزال على منصاتها وقبل إطلاقها هي الطريقة الأنجع لتفادي مخاطر هذه الصواريخ.

ثامنا: ضبابية حيال استخدام السلاح النووي – يقول بن مائير بهذا الخصوص إن إسرائيل تأمل بواسطة الضبابية التي تفرضها على ترسانتها النووية ردع أي «عدو» من مهاجمتها من خلال استخدام أسلحة دمار شامل. لكنه أضاف أنه يتضح أن هذه السياسة بدأت تتبدد على ضوء تطوير إيران برنامجا نوويا.

تاسعا: الضربة النووية الثانية – بدأت إسرائيل تتحدث عن القدرة على توجيه ضربة نووية ثانية بعد تلقيها ضربة نووية في أعقاب شروع إيران بتطوير برنامجها النووي. وبمقدور إسرائيل توجيه ضربة ثانية بواسطة ثلاث غواصات من طراز «دولفين»، ألمانية الصنع، وقادرة على حمل صواريخ مع رؤوس نووية. ويطلق بن مائير على هذه الضربة تسمية «الضربة المضادة الأوتوماتيكية».